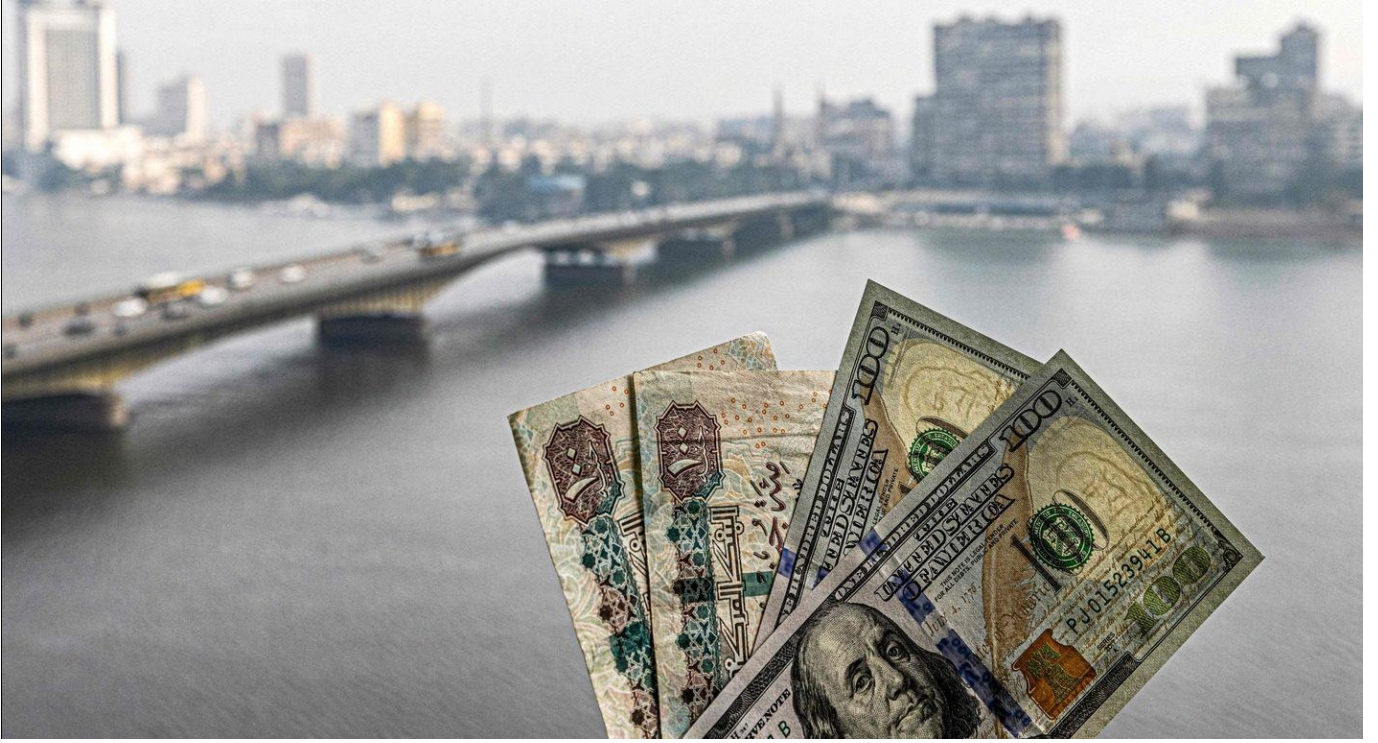


كارنيجي أوروبا: التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان



ناقشت ورقة بحثية نشرها مركز كارنيجي أوروبا أعدّه كل من نورعرفة وحمزة المؤدب التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان.

وتخلص الورقة البحثية إلى أن حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه آفاقاً صعبة لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. وتزداد المخاطر للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعاني من عقد ضائع بسبب الركود الاقتصادي والاعتماد الكبير على واردات الطاقة والغذاء.

وينطبق هذا بشكل خاص على مصر وتونس ولبنان، وهي البلدان التي تعاني من ضائقة الديون. ورغم أن مصر وتونس ربما تفلتان من العجز عن سداد الديون المزمع للاستقرار السياسي، فإنهما لا تزالان تفتقران إلى أي رؤية ذات مصداقية للتنمية طويلة الأجل والتحول الاقتصادي القادرة على التغلب على نقاط الضعف البنيوية التي تعيب اقتصادهما.

تحديات صعبة

وتتوقع الورقة البحثية أن تواجه هذه البلدان في السنوات المقبلة تحدياً حاسماً في محاولة تحقيق التنمية الشاملة. ولن تكون الإجابة على هذا التحدي سهلة؛ فهو يعني ضمناً إعادة هيكلة سياساتها بالقوة والحد من تأثير مجموعات المصالح القوية – الجيش في مصر، والنخب الاقتصادية الربعية في تونس، والنخب السياسية والمالية في لبنان.

وحتى الآن، تحاول هذه النخب صرف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من خلال اللجوء إلى الاستراتيجيات الشعبوية والسلطوية في حالة تونس ومصر، أو من خلال الحفاظ على الجمود السياسي الضار في لبنان.

وقد فشلت هذه الاستراتيجيات في معالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراء أزمات الغذاء والطاقة والديون في كل من البلدان الثلاثة.

ولم تتمكن حكومات البلدان الثلاثة، بسبب توجهاتها القصيرة الأمد، وصندوق النقد الدولي، بنهجه غير السياسي الذي لا يعطي الأولوية للأسباب

الجذرية التي تعيق التنمية الاقتصادية، من تنفيذ التغيير البنوي.

معالجة أزمة الغذاء

تتطلب معالجة أزمة الغذاء إعادة النظر في النظم الغذائية السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل على إيجاد أنظمة أكثر إنصافاً واستدامة. وينطوي ذلك على ربط الأمن الغذائي بالعدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وتتطلب مثل هذه الخطوة، أولاً وقبل كل شيء، إعادة النظر في النمط السائد لإنتاج الغذاء على نطاق واسع من خلال إعادة تقييم زراعة الكفاف والإنتاج الزراعي على نطاق صغير للاستهلاك المحلي. وسوف يسير هذا جنباً إلى جنب مع دعم صغار المزارعين، ومنحهم المزيد من القدرة والسيطرة على الموارد، ومعالجة القضايا الجوهرية المتمثلة في عدم المساواة، والقدرة على الوصول، والتهميش، والأنماط غير المتكافئة لملكية الأراضي التي تعرضوا لها.

وستكون هذه العملية مهمة لضمان تنوع الإمدادات الغذائية والحد من التعرض للصدمات الخارجية، مثل تقلبات الأسعار واضطرابات سلسلة التوريد. كما أنه سيوفر المزيد من الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية ويحسن الظروف المعيشية لها، مع المساهمة في الاستدامة البيئية.

وفي الواقع، من المعروف أن صغار المزارعين يستخدمون ممارسات زراعية أكثر استدامة من الممارسات الزراعية الكبيرة. وتعتبر التقنيات المستدامة مهمة لتعزيز التنوع البيولوجي وتقليل الآثار الضارة للزراعة واسعة النطاق والزراعة الأحادية على البيئة.

التخفيف من صدمات الطاقة

وبالمثل، وللتخفيف من تأثير صدمات أسعار الطاقة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحسين أمن الطاقة، تحتاج البلدان إلى تنفيذ إصلاحات الدعم مع تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة في الوقت نفسه.

وقد يؤدي عدم اليقين في سوق الطاقة إلى تحفيز وتسريع اعتماد حلول منخفضة الكربون. ومع ذلك، فإن التحول إلى مستقبل منخفض الكربون يعتمد بشكل كبير على قدرة الدولة على تمويل العجز الحالي في الطاقة بالإضافة إلى المشاريع التي تسهل تحول الطاقة.

ورغم أن هذا التحدي واضح بشكل خاص في مصر وتونس ولبنان، نظراً للقيود المالية التي تواجهها والأعباء التي تواجهها بسبب ديونها الحالية، فإن الحكومات يمكنها، بل ينبغي لها، أن تخلق حيزاً مالياً أكبر من خلال تنفيذ الإصلاحات الضريبية التي توسع القاعدة الضريبية، وتزيل الثغرات وتعزيز الامتثال الضريبي لجميع فئات دافعي الضرائب.

وسوف يشمل هذا الإصلاح تقديم تدابير ضريبية مباشرة وموجهة بشكل جيد وتضاعفية، في حين إعادة تقييم سياسات الإعفاء التي يستفيد منها في الغالب الأفراد الأثرياء والمنظمات.

علاج أزمة الديون

ووفقاً للورقة البحثية، ولمعالجة أزمة الديون والهروب من المشاكل المالية المتكررة التي تواجهها، تحتاج البلدان الثلاثة أيضاً إلى إعادة النظر في نموذج التنمية الاقتصادية الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد جرى تحديد ذلك إلى حد كبير من خلال المحسوبة ورأسمالية المحسوبة، وعدم كفاية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والنمو غير المتناسب في صناعات الخدمات، وهيمنة استثمارات المضاربة، وخاصة في قطاع العقارات.

والواقع أن مصر وتونس ولبنان تواجه تحدياً حاسماً يتمثل في فشلهم في معالجة: عدم استدامة أنظمتهم الاقتصادية، والتسويات السياسية، والهياكل الحالية لعلاقات القوة. وتعمل عسكرة الاقتصاد المصري على خلق القطاع الخاص وتقويض آفاق التنمية للطبقات المتوسطة المتقلصة.

وفي تونس، سوف يشمل الإصلاح التفاوض على علاقات الدولة مع ممثلي رأس المال والعمل للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يحفز الديناميكية السياسية من خلال تفكيك الاقتصاد القائم على الربح وخلق فرص العمل للحفاظ على القوة الشرائية للتونسيين. وفي لبنان، أدت حرب الاستنزاف بين النخب

وعدم رغبتها في إجراء تغييرات هيكلية إلى انهيار البلاد، ومن بين نتائجها المحتملة أنها قد تسهل نشوب صراع أهلي أكبر.

وتقول الدراسة إن الترتيبات السياسية الحالية في البلدان الثلاثة غير مستقرة وهشة بشكل خاص نظراً للشعور السائد باليأس وخيبة الأمل بين المواطنين. فالأحزاب السياسية ضعيفة، والمساحات المدنية تنقلص، واتسعت فجوة التفاوت بين الريف والحضر، وأصبح العقد الاجتماعي القديم المتجذر في تبادل المنافع المادية في مقابل الولاء السياسي غير قابل للاستدامة.

ومع ارتفاع مستويات القمع والمراقبة وتفاقم المعاناة الاجتماعية والاقتصادية، يتراكم الغضب ويتلاشى الأمل. ويلوح احتمال اندلاع احتجاجات جديدة في الأفق أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تشرع هذه البلدان في السير على طريق نحو الاتفاق على تسويات سياسية جديدة، استناداً إلى عقود اجتماعية جديدة وآليات حكم جديدة تركز على سيادة القانون والتنمية السياسية والاقتصادية الشاملة.

ورغم ضرورة اتخاذ القرار بشأن التغييرات البنوية الرئيسة واعتمادها على المستوى المحلي، فإن المؤسسات المالية الدولية من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في تشجيع ومساعدة البلدان على التكيف مع التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، وتغير المناخ، وتحول الطاقة.

ومع ذلك، ينبغي لهذه المؤسسات أن تكيف مناهجها مع الحقائق المعقدة والمحددة التي يواجهها كل بلد من هذه البلدان مع مراعاة السياق السياسي في هذه البلدان والعمل على إعطاء الأولوية للأسباب الجذرية التي تعيق التنمية. وعلى سبيل المثال، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعيد التفكير بجدية في تصميم وإدارة برامج وشروطه وتكييفها مع الأنواع الجديدة من تحديات التنمية، مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وتحول الطاقة، والتحول الرقمي. وينبغي لبرامجها أيضاً أن تكون مقبولة اجتماعياً وأن تستند إلى حوارات اجتماعية واقتصادية شاملة لضمان قدرة البلدان على تحقيق التحول الطويل الأجل والتنمية الشاملة.